

د. علي حسن سلمان ناصر

التأمين وتأثيره



الكاف للنشر والترجمة

التأمين وتأثيره

كتاب

س / د علي حسن سلمان ناصر

تصميم الغلاف: محمود عبد الناصر

إخراج داخلي وتصميم : شادي أبوشهبة

رقم الإيداع: 2021\14453

الترقيم الدولي: 978-114-9336-9-5



الكاف للنشر والترجمة



0021033911001



Daralkaf.com

جميع الحقوق محفوظة

لدار الكاف للنشر والترجمة، ولا يُسمح بنسخ أو استخدام أي جزء من الكتاب سواء ورقياً أو إلكترونياً إلا بإذن ورقي من الكاتب والدار معاً.

تنويه

جميع ما ورد في هذا الكتاب هو وجهة نظر المؤلف فقط، ولا يعبر إطلافاً عن وجهة نظر الدار أو اتجاهاتها

التأمين وتأثيره

كتاب

س / د علي حسن سلمان ناصر



الكاف
للنشر والترجمة

التأمين وتأثيره

س.دا علي حسن سلمان ناصر

مقدمة

شهد قطاع التأمين خلال عام الأعوام الأخيرة تغييرات جوهرية نتجت عن استحداث وإصدار أنظمة وقرارات جديدة، وتعديل بعض الأنظمة الموجودة سابقاً. وصدر على مدار العام أكثر من 10 قرارات وتعديلات جوهرية على الأنظمة التي كانت سارية، إضافة إلى الكثير من الإجراءات والتعاميم التي لم نعهدها في الأعوام السابقة. وشملت القرارات تطبيق لائحة غرامات على شركات التأمين والمهن المرتبطة، وقواعد التملك في رؤوس أموال الشركات، وتنظيم أعمال إعادة التأمين، ولجان تسوية وحل المنازعات، ونظام التأمين على الحياة، والقواعد الرقابية للبيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية في التأمين، وتعديل بعض تعليمات التسويق عبر البنوك، وتعريب الوثائق وشروط أعمال المراقب الشرعي وقواعد ممارسة المهنة

وبالإضافة إلى الأنظمة والقرارات التي صدرت، فقد اتخذت الجهات الناظمة للقطاع خلال 2019 بعض الخطوات التي ستحدث تغييرات جذرية في قطاع التأمين خلال 2020، على رأسها ما انفردت «الرؤية» بنشره سابقاً بخصوص احتمالية دمج هيئة التأمين بهيئة الأوراق المالية، والنظام الجديد لجمعية الإمارات للتأمين الذي وضع كافة المهن المرتبطة بالتأمين تحت مظلة الجمعية.

وتشمل القائمة أيضاً مشروع نظام التأمين الإلكتروني الذي يرجح أن يقر في الربع الأول من 2020.

غرامات

طبقت هيئة التأمين لائحة الغرامات الإدارية على شركات التأمين الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة اعتباراً من أبريل الماضي، حيث شملت اللائحة 204 أنواع من المخالفات والغرامات التي تراوح من 5 آلاف إلى 250 ألف درهم، وتتضاعف قيمة المخالفة في حال تكرار ارتكابها خلال العام ذاته وبغرامة يصل حدها الأقصى إلى مليوني درهم.

وتضمنت الغرامات الإدارية جميع المخالفات التي ترتكبها شركات التأمين العاملة في الدولة وشركات التأمين على الحياة، أو الوسطاء المرخص لهم، وكذلك وكلاء التأمين، وشركات تسوية المطالبات الصحية، كما تضمنت لائحة بالغرامات على شركات التأمين التكافلي.

التملك

أصدر مجلس إدارة هيئة التأمين في أبريل 2019 قراراً بشأن قواعد نسب التملك في رؤوس أموال شركات التأمين، حيث حدد القرار التزامات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الراغبين في السيطرة، كما وضع متطلبات الشريك الاستراتيجي والحالات التي تقتضي الحصول على الموافقة من أجل زيادة الملكية مع تحديد الاستثناءات.

إعادة التأمين

وأصدرت الهيئة تعليمات تنظيم إعادة التأمين التي تشمل مادة 45، تضمنت ترخيص وقيد شركة الإعادة وتقديم طلبات ترخيصها، ورأس مال شركات الإعادة، وطلبات فتح فروع لها في الدولة، وآلية إسناد أعمال الإعادة من شركات التأمين المؤسسة داخل الدولة.

وألزمت الهيئة شركات التأمين المؤسسة في الدولة والمرخصة من قبل الهيئة تخصيص 0.5% من أقساط الإعادة الإجمالية المسندة من قبلها في جميع الفروع لمواجهة احتمالات امتناع أي من معيدي التأمين الذين تتعامل معهم عن دفع مستحقاتهم، أو في حال تعثر أوضاعهم المالية.

وحددت رأس مال شركة إعادة التأمين المراد تأسيسها في الدولة بألا يقل عن 250 مليون درهم.

تسوية المنازعات

أقرت الهيئة نظام لجان تسوية وحل المنازعات التأمينية، وحددت آليات إجراء التسويات بدءاً من الصلح، وصولاً إلى إجراءات حل المنازعة. ونص القرار على أن تشكل لجان دائمة لتسوية وحل المنازعات التأمينية.

تأمين الحياة

ووضعت الهيئة ضوابط للتأمين على الحياة والتأمين التكافلي العائلي، حيث مُنح حامل وثيقة التأمين على الحياة فترة سماح لإلغاء الوثيقة لمدة 30 يوماً من تاريخ إصدار وثيقة التأمين، أو التاريخ الذي تبدأ فيه التغطية، أو التاريخ الذي يتم فيه توقيع المستندات الخاصة بالوثيقة من قبل العميل، وذلك بدون تقديم تفسير من حامل الوثيقة إلى قنوات التوزيع.

ويجب أن تقوم شركة التأمين في هذه الحالة برد القسط إلى العميل، بعد خصم تكاليف الاكتتاب الطبي التي تكبدتها الشركة مُدعمة بالإيصالات والفواتير.

وتناولت التعليمات تنظيم العمولات المستوفاة من قنوات التوزيع، وكيفية أدائها بطريقة تضمن حماية المؤمن لهم والمستفيدين، بالإضافة إلى وضع السقوف التي لا يجوز تجاوزها، والضوابط الخاصة بعمليات التصفية والاسترداد وتوزيع العمولات على مدى سريان الوثائق.

التكنولوجيا المالية

عملت الهيئة من خلال القرار الخاص بالقواعد الرقابية للبيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية على دعم الحلول الابتكارية وتحويل سوق التأمين الإماراتي إلى سوق ذكي، بالإضافة إلى دعم شركات التقنية المالية الإماراتية الناشئة.10

التأمين أنواع وأحكام

التمهيد: نبذة عن نتأة التامين:

التأمين أول ما نشأ في الغرب ومن أسباب نشأته إبحام كثير من رؤساء الأموال عن التجارة بسبب المخاطرة وبسبب حوادث الخسارة، ونتيجة لهذا الإبحام يتأثر الاقتصاد القومي وعلى إثره عمل المفكرون على إنشاء شركات التأمين حتى تضمن للتاجر المتاجرة وتؤمن له الخسارة للأقدار الطارئة مقابل مبلغ من المال يدفعه اشتراك يقدمه لشركة التأمين وتقوم بتعويضه إذا حصل له خسارة، وتأثرت الدول الإسلامية تباعا بهذه الشركات، ومن الأسباب التي أدت إلى انتشار التأمين التجاري في البلدان الإسلامية العولمة التجارية .

المطلب الأول: تعريف التأمين:

في اللغة: الأمانُ و الأمانةُ بمعنى، وقد أَمِنَ أماناً و أَمَنَهُ بفتحين فهو آمِنٌ و أَمْنُهُ غيره من الأَمْنِ والأمانِ (1) وقد أمنت فأنا آمن و أمنت غيري من الأَمْنِ و الأمانِ و الأَمْنِ ضد الخوف (2) والمقصود منه طمأنينة النفس وسكونها بتوفير أسباب الطمأنينة .

في الاصطلاح : عقد يتم بين شركة التأمين ومستأمن معين تتعهد هذه الشركة بمقتضاه بدفع مبلغ من المال ، عند حدوث خطر معين ، مقابل التزام المستأمن بدفع مبلغ مالي محدد (3)

في اصطلاح القانونيين : (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عرض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقيق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير قسط أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن) (4)

المطلب الثاني :أنواع التأمين:

النوع الأول : التأمين التبادلي على أنواع

أولا :التأمين على الأشخاص

صورة التأمين على الأشخاص أن يتقدم شخص ما إلى شركة التأمين لإبرام عقد التأمين على الحياة لمدة معينة بموجبه تلتزم الشركة بدفع المبلغ المدفوع له مع فوائده بعد تمام المدة ، أو دفع المال لورثته إن مات بتمامه حتى وإن لم يدفع إلا قسطا واحدا، ومن صورته :التأمين على ما قد يصيب عضوا من أعضاء الجسم ، وفي شرح المهذب : (أن التأمين على الحياة، فإنه غير صحيح ولا يباح لأننا لم نجد له محملاً من الصحة، لأن وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته، فهو نوع من القمار، ويدخل في بيع الغرر، كبيع الأبق الذي لا يدري أيقدر على تحصيله أم لا، ويدخل

في مسمى الربا الذي هو شراء درهم بدراهم مؤجلة، ويدخل في بيع الدين بالدين، حيث أن المؤمن يدفع قيمة التأمين مقسطة في سبيل الحصول على دراهم أكثر منها مؤجلة، أضف إليه أنها لا تقتضيه الضرورة ولا توجبه المصلحة، ومن عقود التأمين ما كان على الحياة، وصورته أن يعقد عقداً على مبلغ 5000 خمسة آلاف جنيه مثلاً تدفع لورثته بعد وفاته إذا مات بحادث أو مات حتف أنفه وفي هذه الصورة من القمار الصريح ما يتضح في جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تعالى والغرر القائم في العقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على حياته) (5)

ثانياً: التأمين على الأموال

تأمين على البيت من الحريق، أو الهدم أو نحوه، أو على البضاعة أثناء نقلها براً أو بحراً أو جواً، أو التأمين على المتجر من الحريق ونحوه أو السيارات وغيرها من الأشياء

والأموال بدفع قسط محدد على ما بينا، يذكر شارح المهذب صورته فيقول : (فصورته أن يعقد شخص مع الشركة عقداً تضمن له به سلامة داره، أو سيارته، أو أثاث منزله، أو بضاعته التي في متجره، أو التي يريد نقلها من جهة إلى أخرى في البر أو البحر أو ما إلى ذلك من مختلف الأموال، ويلتزم صاحب المال المؤمّن عليه أن يدفع للشركة ضريبة معينة من المال كل سنة أو كل شهر على حسب الشرط، ويختلف مقدار هذه الضريبة على حسب المال المؤمّن عليه، الذي يتفق الطرفان على مقدار قيمته، وهذه الضريبة لا يستردها صاحب المال على كل حال، وإنما تكون خالصة لشركة التأمين على خلاف الحكم في أقساط التأمين على الحياة، ثم تلتزم الشركة لصاحب المال المؤمّن عليه بأن تدفع له قيمة هذا المال كله إذا هلك أو تلف بحرق أو غرق أو غير ذلك ما دام عقد التأمين قائماً، ولو لم يدفع صاحب المال من الضريبة إلا دفعة واحدة) (6)

ثالثاً: التأمين على المسؤولية

هذا التأمين على الأخطاء التي قد يرتكبها الشخص بمزاولة حرفة ما، مثل تأمين أصحاب السيارات فيما يقع لهم من أخطاء تضر بالآخرين.

وجه التحريم :

للعلماء في تحريم التأمين أوجه عديدة، وجه الربا بالزيادة في العوض ، ووجه في الغرر أن يدفع مبلغ لغرض الحصول على مبلغ مجهول، وجهالة أخرى إذا حدث له حادث كم سيدفع له، ووجه غبن قد يكون على المؤمن أو على الشركة ، ووجه قمار.

المطلب الثالث

أقوال العلماء في التأمين التجاري

القول الأول: القول بالحرمة

الميسر في عصرنا عقود التأمين التجاري على الحياة والمركبات والبضائع وضد الحريق والتأمين الشامل (7) ، وقد أفتى ببطلان عقد التأمين على الحياة من فقهاء العصر الحاضر الشيخ محمد نجيب المطيعي رحمه الله مفتى مصر سابقا والشيخ أحمد إبراهيم من كبار فقهاء الشريعة في عصره (8) والشيخ محمد بخيت المطيعي والشيخ العلامة محمد أبو زهرة (9) وقال بحرمة مجمع الفقه (10) وشيخنا الشيخ عبد الكريم زيدان

وعند سؤال لجنة إسلام أن لاين عن التأمين أجابت اللجنة

:

السؤال : ما حكم التأمين التجاري المنتشر اليوم ؟
الإجابة : فمن صور المعاملات الجديدة على الفقه الإسلامي ما يسمى (بشركات التأمين) ، ومن ضمن نشاطات شركات التأمين ما يسمى بالتأمين التجاري ، وجميع صور هذا التأمين حرام ؛ لأنها قائمة على الربا ، والربا محرم نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، كما أنه يقوم على القمار ، والمقامرة أيضاً حرام ، وكذلك فيه غرر ، والغرر حرام وفيه أكل لأموال الناس على الباطل ، ويقول فضيلة الشيخ محمد صالح المنجد من علماء المملكة العربية السعودية : جميع أنواع التأمين التجاري ربا صريح دون شك ، فهي بيع نقود بنقود أقل منها أو أكثر مع تأجيل أحد النقدين ، ففيها ربا الفضل وفيها ربا النسأ ؛ لأن أصحاب التأمين يأخذون نقود الناس ويعدونهم بإعطائهم نقودا أقل أو أكثر متى وقع الحادث المعين المؤمن ضده ، وهذا هو الربا ، والربا محرم

بنص القرآن في آيات كثيرة ، فجميع أنواع التأمين التجاري

لا تقوم إلا على القمار (الميسر) المحرم بنص القرآن :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ

رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [سورة

: المائدة- آية 90]

والتأمين بجميع صوره لعب بالحظوظ ، يقولون لك ادفع

كذا فإن وقع لك كذا أعطيناك كذا ، وهذا هو عين القمار

، وإن التفرقة بين التأمين والقمار مكابرة لا يقبلها عقل

سليم ، بل إن أصحاب التأمين أنفسهم يعترفون بأن التأمين

قمار .

وجميع أنواع التأمين التجاري غرر ، والغرر محرم بأحاديث

كثيرة صحيحة ، من ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه "

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة ، وعن

بيع الغرر (11) "

وإن التأمين التجاري بجميع صورته يعتمد على الغرر ، بل على الغرر الفاحش ، فجميع شركات التأمين ، وكل من يبيع التأمين يمنع منعاً باتاً التأمين ضد أي خطر غير احتمالي ، أي أن الخطر لا بد أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع حتى يكون قابلاً للتأمين ، وكذلك يمنع العلم بوقت الوقوع ومقداره ، وبهذا تجتمع في التأمين أنواع الغرر الثلاثة الفاحشة .

فالتأمين التجاري بجميع صورته أكل لأموال الناس بالباطل ، وهو محرم بنص القرآن : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [سورة : النساء- آية 29].

فالتأمين التجاري بجميع أنواعه وصورته عملية احتيالية لأكل أموال الناس بالباطل ، وقد أثبتت إحدى الإحصائيات الدقيقة لأحد الخبراء الألمان أن نسبة ما يعاد إلى الناس إلى ما أخذ منهم لا يساوي إلا 2.9 % .

فالتأمين خسارة عظيمة على الأمة ، ولا حجة بفعل الكفار الذين تقطعت أواصرهم واضطروا إلى التأمين اضطراراً ، وهم يكرهونه كراهية الموت.(12)

القول الثاني: القول بالحل

ذهب بعض العلماء إلى جواز عقود التأمين بأنواعها ومن هؤلاء الأستاذ مصطفى الزرقا وفضيلة الأستاذ عبد الرحمن عيسى ، والأستاذ محمد يوسف موسى والشيخ علي الخفيف رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق (13) والذي قال في بحثه المقدم للمؤتمر الثاني بمجمع البحوث الإسلامية: (إن حكم التأمين شرعاً هو الجواز، لأنه عقد جديد لم يشمل نص حاضر، وهو يحقق مصلحة دون أن يكون من ورائه ضرر، فأصبح بعد أن تفشى وشاع عرفاً عاماً دعت إليه كل من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وأن المصلحة التي تدعو إليه تقارب الضرورة ومعها لا يكون للإشتباه فيه موضع إذا فرض وكان فيه شبهة) (14)

أدلة القائلين بالحرمة:

أدلة الغرر والقمار المذكورة سابقاً وعللوا ذلك بالآتي :

التأمين من عقود المعاوضات وتعتبره : كل طرف يأخذ مقابل ما يعطي ، فالمؤمن يدفع قسطاً محددًا ويأخذ مقابل ذلك ما ألزمت به شركة التأمين ، وشركة التأمين تأخذ القسط المحدد كل شهر أو ما اتفق عليه وتدفع إن حدث له شيء الغرم الحادث وكل طرف ملتزم بذلك التأمين من العقود الإحتمالية: بسبب الجهالة لكل طرف ما يأخذ وما يعطي المؤمن يدفع قسطاً ثابتاً محددًا في حين ما يتلقاه غير معلوم الحصول ولا القدر فهذا غرر في الحصول في المقدار وفي الأجل (15) ، ومن الغرر أنه قد يدفع قسطاً واحداً ويقع الخطر وقد يدفع ولا يقع له خطر وهذا غرر فاحش والرسول ٢ نهى عن الغرر الفاحش، كما أنه يحتوي على ضرب من المقامرة في المعاوضات المالية، فيؤدي إلى أن تتحمل شركة التأمين غرماً بلا جناية ولا تسبب

فيها، ويكسب الطرف الآخر غنماً بلا مقابل، أو بمقابل غير مكافئ (16)

وبعد الدراسة الوافية وتداول الرأي في ذلك، قرر مجلس المجمع الفقهي بالإجماع عدا فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك للأدلة الآتية (17) :

أولاً: عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الإجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش، لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد ومقدار ما يعطي أو يأخذ فقد يدفع قسطاً أو قسطين ثم تقع الكارثة فيستحق ما التزم به المؤمن ، وقد لا تقع الكارثة أصلاً فيدفع الأقساط ولا يأخذ شيئاً، وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطي ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده، وقد ورد في الحديث الصحيح عن النبي " : r النهي عن بيع الغرر. "

وسبب ذلك؛ لأن التأمين يكون على شيء محتمل الوقوع أو عدمه، وهو مع ذلك مجهول الوقت والمقدار، فمما هو معلوم أن وقت وقوع الحادث شيء مجهول لا يمكن التنبؤ به، وكذلك مقدار تكلفته أمر مجهول، فهو داخل تحت بيع الغرر.

الثاني: عقد التأمين التجاري ضرب من ضروب المقامرة لما فيه من المخاطرة في معاوضات مالية، ومن الغرم بلا جناية أو تسبب فيها، ومن الغنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافئ، فإن المستأمن قد يدفع قسطاً من التأمين ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الخطر، ومع ذلك يغنم المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل، وإذا استحكمت فيه الجهالة كان قماراً، ودخل في عموم النهي عن الميسر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ

وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ



الثالث: عقد التأمين التجاري يشتمل على ربا الفضل والنسا، فإن الشركة إذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود لها فهو ربا فضل، و المؤمن يدفع ذلك للمستأمن بعد مدة، فيكون ربا نسا، وإذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نسا فقط، وكلاهما محرم بالنص والإجماع .

وهو بيع نقود بنقود بأقل أو أكثر من الدفع مع تأجيل أحد النقدين، وهذا اشتمل على الربا بنوعيه ربا الفضل والنسيئة، فأصحاب شركات التأمين يأخذون نقود الناس على أن يعطونها إياهم أو أقل منها أو أكثر عند وقوع الحادث المؤمن عليه، وهذا هو عين الربا الذي حرمه القرآن الكريم والسنة النبوية تحريما قاطعا .

الرابع: عقد التأمين التجاري من الرهان المحرم، لأن كلاً منهما فيه جهالة وغرر ومقامرة، ولم يبح الشرع من الرهان إلا ما فيه نصرة للإسلام، وظهور لأعلامه بالحجة والسنان، وقد حصر النبي ﷺ رخصة الرهان بعوض في ثلاثة بقوله: "لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل" (18) وليس التأمين من ذلك ولا شبيهاً به، فكان محرماً.

بسبب أنه قائم على الحظ، فالمؤمن يدفع المبالغ التي يدفعها (قيمة التأمين) وقد يستفيد منها وقد لا يستفيد، فالمسألة مسألة حظ، إن وقع حادث استفاد وإلا فقد ضاع ماله .

الخامس: عقد التأمين التجاري فيه أخذ مال الغير بلا مقابل، وأخذ شيء بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرم لدخوله في عموم النهي في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ

أَمْنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ
الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٩﴾.

السادس: في عقد التأمين التجاري الإلزام بما لا يلزم شرعاً،
فإن المؤمن لم يحدث الخطر منه، ولم يتسبب في حدوثه،
وإنما كان منه مجرد التعاقد مع المستأمن على ضمان
الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعه المستأمن له،
والمؤمن لم يبذل عملاً للمستأمن فكان حراماً (19)

أدلة العجيزين للتأمين:

- 1- المصلحة دليل للحل وفيه مصلحة المستأمن في حصول الطمأنينة في مزاولة التجارة
- 2- الأصل في العقود الإباحة ولا يحرم إلا بنص، فإنه يقوم على التعاون فالجميع يتعاونون ويعطون من المجموع الغرم
- 3- انه أصبح ضرورة ملحة في المجتمع وعرفاً لا بد منه
- 4- نظام الموالة ويتلخص هذا العقد أن يقول شخص مجهول النسب للعربي أنت وليي تعقل ((20)) عني إذا جنيت وترثني إذا أنا مت
- 5- نظام العواقل إذا جنى احد جناية في القتل غير العمد تعطي الدية القبيلة التي ينتسب إليها.

رابعاً: المناقشة والترجيح (21)

أدلة المبيحون للتأمين التجاري مطلقاً أو في بعض أنواعه

فالجواب عنه ما يلي :

يتلخص استدلالهم :

أ- الاستدلال ببعض أصول الشريعة.

ب- قياس التأمين على بعض العقود ، والتشبه ببعض الأنظمة.

ونرد عليها بالاتي :

أولاً: الاستدلال بالمصلحة غير صحيح، فإن المصالح في

الشريعة الإسلامية ثلاثة أقسام:

أ- قسم شهد الشرع باعتباره فهو حجة.

ب- وقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بإلغاء ولا اعتبار

فهو (مصلحة مرسلة) وهذا محل اجتهاد المجتهدين .

ج- والقسم الثالث ما شهد الشرع بإلغائه، وعقود التأمين التجاري فيها جهالة، وغرر، وقمار، وربا، فكانت مما شهد الشرع بإلغائه لغلبة جانب المفسدة فيه على جانب المصلحة.

فالمصلحة الشرعية حجة عند من يقول بها بشروط:

- ألا تصادم نصاً من قرآن أو سنة ولا مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية.
- أن تكون المصلحة عامة للناس وليست خاصة لفئة.
- أن تكون المصلحة حقيقية لا وهمية.
- أن تكون هذه المصلحة لحفظ أمر ضروري من الضروريات الخمس المعلومة التي لا قيام للمجتمع بدونها.

• أن تكون فيما يعقل معناه دون ما لا يعقل، فلا مدخل لها في التعبدات، ولا ما جرى مجرى التعبدات في الأمور الشرعية المحددة .

وكل هذه الاشتراطات تخلوا من التأمين التجاري ، لمعارضته النصوص الشرعية القاضية بتحريم القمار والربا والغرر ، ويحقق المصلحة لفئة من الناس ومخل بالأمر الضروري .

ثانياً: الإباحة الأصلية لا تصلح دليلاً هنا، لأن عقود التأمين التجاري قامت الأدلة على مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة، والعمل بالإباحة الأصلية مشروط بعدم التنافي بينها أو المنافي لها .

ثالثاً: الضرورات تبيح المحظورات؛ لا يسمح الاستدلال به هنا، فإن ما أباحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضعافاً

مضاعفة مما حرمه عليهم فليس هناك ضرورة معتبرة شرعاً
تلجئ إلى ما حرّمته الشريعة من التأمين .

رابعاً: لا يصح الاستدلال بالعرف فإن العرف ليس من
أدلة تشريع الأحكام وإنما يبني عليه في تطبيق الأحكام وفهم
المراد من ألفاظ النصوص، ومن عبارات الناس في أيمانهم
وتداعيمهم وأخبارهم وسائر ما يحتاج إلى تحديد المقصود
منه من الأفعال والأقوال، فلا تأثير له فيما تبين أمره،
وتعيين المقصود منه، وقد دلت الأدلة دلالة واضحة على
منع التأمين فلا اعتبار به معها؛ مع أن العرف من شروطه
أن لا يخالف نصاً.

خامساً: قياس عقود التأمين على ولاء الموالاة عند من
يقول به غير صحيح، فإنه قياس مع الفارق ومن الفروق
بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادي المشوب بالغرر
والقمار وفاحش الجهالة بخلاف عقد ولاء الموالاة، فالقصد

الأول فيه التآخي في الإسلام والتناصر والتعاون في الشدة والرخاء وسائر الأحوال، وما يكون من كسب مادي فالقصد إليه بالتبع .

سادساً: قياس نظام التأمين التجاري وعقوده على نظام العاقلة لا يصح، فإنه قياس مع الفارق، ومن الفروق أن الأصل في تحمل العاقلة لدية الخطأ وشبه العمد ما بينهما وبين القاتل خطأً أو شبه العمد من الرحم والقربة التي تدعو إلى النصرة والتواصل والتعاون وإسداء المعروف ولو دون مقابل، وعقود التأمين تجارية استغلالية، تقوم على معاوضات مالية محضه، لا تمتد إلى عاطفة الإحسان وبواعث المعروف بصلة.

سابعا: الاستدلال بنظام معاشات التعاقد وصورته ما تقوم به الدولة من اقتطاع جزء من المرتب الشهري للموظفين، حتى إذا بلغ أحدهم سن التقاعد أو مات النظامي يعطى راتباً شهرياً والفرق بينهما

أولاً: أن الموظف إذا استقال قبل بلوغ المدة المحددة للتقاعد أخذ ما يستحقه عن خدمته، مهما قلت أو كثرت، وفي التأمين إذا توقف المؤمن له عن دفع الأقساط بطلت جميع حقوقه، وخسر جميع ما دفعه من مال.

ثانياً: في التقاعد لا احتمال ولا شك في حصول الموظف على مبلغ التقاعد إذا بلغ المدة المحددة في الخدمة، وفي التأمين قد تنتهي مدة العقد دون وقوع الحادث فلا يحصل المؤمن له على شيء ويخسر جميع ما دفعه.

ثالثاً: الذي يُبرم العقد في نظام التقاعد هو الدولة بدافع المصلحة العامة للموظفين، وحُسن الرعاية، والذي يُبرم العقد مع المُؤمَّن لهم في التأمين فئة من المتاجرين به من الناس، بدافع الربح والإثراء.

رابعاً : تسهم الدولة في تمويل نظام التقاعد بما يخصصه من أموال من بيت المال، ولا تجني من وراء ذلك شيئاً، وشركات التأمين لا تسهم بشيء، وجميع مصروفاتها وأرباحها وما تعيده على المُؤمَّن لهم حين وقوع الحادث كل ذلك تستخرجه من جيوب المُؤمَّن لهم.

ومن خلال المناقشة يترجح لي الحرمة في هذه العقود ويمكن تفصيل وجه التحريم بالآتي :

1- فيه معنى القمار والرهان والميسر، لأنه تعلق على خطر قد يقع وقد لا يقع .

- 2- المؤمن يدفع قسطاً ثابتاً محددًا في حين أن ما يلقاه غير معلوم الحصول والمقدار فهو غرر.
- 3- ولأن فيه غرراً وجهالة، إذ لا يدري أي من طرفي العقد عند إنشائه من سيأخذ ومن سيعطي.
- 4- ولأن فيه غبنًا وذلك باعتباره عقدًا احتماليًا من عقود الغرر .
- 5- ولأن فيه زيادة من جهة أن المستأمن قد يبذل قسطاً ضئيلاً ويأخذ إذا وقع الخطر تعويضاً كبيراً بلا مقابل، ومن جهة إعطاء فوائد في بعض أنواعه، فضلاً عن أن شركات التأمين قد تستغل ما تحصله من أقساط في معاملات يومية محرمة.
- 6- تحمل أحد أطراف التعاقد وهو شركة التأمين غرماً بلا جنائية ولا تسبب فيها، ويكسب الطرف الآخر عنماً بلا مقابل، أو بمقابل غير مكافئ .

النوع الثاني

التأمين التعاوني

يشارك مجموعة من الأفراد بدفع مبلغ معين تعاوناً ويتفقون على تعويض من تنزل عليه نازلة أو يحدث له فيفقد مال أو نفس جاء في شرح المهذب : (هو أن تتولاه جمعيات تعاونية يجمع أعضائها الأخطار التي يتعرضون لها، ويلتزمون بتعويض من يلحقه الضرر منهم، وذلك من الاشتراك الذي يؤديه كعضو، وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص بحسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها في خلال السنة، وقد لا يدفع العضو اشتراكه إلا عند وقوع الخطر، وبقدر نصيبه من التعويض.. وهي جمعيات لا تستهدف الربح وإنما التعاون لجبر الخطر أو الضرر الذي يلحق بأحد الأعضاء بتوزيعه عليهم جميعاً، إذن يكون

القسط أو الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونية من قبيل التبرع، وهو عقد تبرع يقره الإسلام، وهذه الجمعيات هي الصورة الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية لعام 1965م وضرب المثل فيه بصناديق الزمالة التي يقوم بها موظفو شركة أو مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة العضو المتوفي مثلاً) (22)

كما قرر مجلس المجمع بالإجماع على الموافقة على جواز التأمين التعاوني (23) والمنوه عنه آنفاً للأدلة الآتية:

الأول: إن التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا

ربحاً من أموال غيرهم وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر.

الثاني: خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه: ربا الفضل، وربا النسا. فليس عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية .

الثالث: أنه لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليه من النفع لأنهم متبرعون، فلا مخاطرة ولا غرر، ولا مقامرة بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشئ هذا التعاون، سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين. (24)

قطاعات التأمين المتعارف عليها داخل الإمارات العربية المتحدة

التأمين الصحي:

التأمين الصحي للمواطنين

في أبوظبي

تقدم حكومة أبوظبي من خلال "برنامج ثقة" تغطية طبية شاملة لجميع المواطنين الإماراتيين المقيمين في أبوظبي، وتوفر شركة "ضمان" بطاقات ثقة لجميع الإماراتيين المقيمين في أبوظبي. تتيح هذه البطاقات إمكانية العلاج في عدد كبير من مرافق الرعاية الصحية العامة والخاصة المدرجة ضمن شبكة عمل الشركة الوطنية للضمان الصحي، كما تشمل تغطية جغرافية أوسع وتقدم فوائد طبية إضافية .

ولاستحقاق أهلية الانضمام إلى "برنامج ثقة"، يجب على المواطنين المقيمين في أبو ظبي ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18 - 75 سنة الخضوع لبرنامج فحص "وقاية" الذي تديره دائرة الصحة-أبو ظبي. يتم إجراء الفحص الطبي لتحديد العوامل المُسببة لأمراض القلب، ولا يتم الإعفاء منه إلا في أحوال استثنائية فقط.

وبدءاً من 1 يوليو 2016، طبقت هيئة الصحة أبوظبي تعديلات على برامج التأمين الصحي التي تتناول كل من برنامج ثقة، و برنامج أبوظبي الأساسي . وتهدف هذه التعديلات لاستخدام نظام التأمين الصحي في زيادة مجمل الفعالية عبر القطاع من أجل تلبية المتطلبات الحالية والمستقبلية

في دبي

"سعادة" هو برنامج الضمان الصحيّ لمواطني إمارة دبي، ويهدف إلى توفير تغطيه تأمينية للمواطنين الذين لا يستفيدون حالياً من أي برنامج صحيّ حكومي آخر تابع للإمارة. يقدم البرنامج خدمات طبية وصحية ضمن شبكة واسعة من مزودي خدمات الرعاية الصحيّة في القطاع الخاص، إضافة إلى الخدمات التي يحصلون عليها في المراكز الصحية التابعة لهيئة الصحة بدبي.

اعتمد برنامج "سعادة" على استخدام بطاقة الهوية بدلاً من بطاقة التأمين المتعارف عليها، وذلك للتسجيل والاستفادة من جميع مزايا البرنامج.

في الشارقة

تشرف إدارة التأمين الصحي التابعة لهيئة الشارقة الصحية على التأمين الطبي لمواطني الشارقة. يغطي التأمين الصحي

جميع موظفي ومنتقادي حكومة الشارقة، وعائلاتهم. في يناير 2020 أعلن صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، عن توسيع نطاق التأمين الصحي ليعطي كافة مواطني الإمارة.

تصدر الشارقة بطاقات صحية لمنتفعي دائرة الخدمات الإجتماعية وأهالي الشارقة، وأصحاب الهمم للانتفاع من خدمات مستشفى الجامعة بالشارقة.

في عجمان

توفر حكومة عجمان لجميع موظفيها ميزة التأمين الصحي. ويمكن من خلال الموقع الحصول على قائمة بالمستشفيات والعيادات والصيدليات المعتمدة من قبل شبكة التأمين الصحي، وتحميل نماذج المطالبة بالسداد.

التأمين الصحي للمقيمين

يتحدد نطاق التغطية التأمينية للموظفين وعائلاتهم بحسب راتب الموظف، ومنصبه الوظيفي، وأمور أخرى. وتتحدد تكلفة الخدمات الطبية المقدمة للمقيم بحسب نطاق التغطية والبرنامج التأميني.

في إمارة أبو ظبي، يتعين على أصحاب العمل تقديم تأمين صحي لموظفيهم وعائلاتهم بحيث يشمل (زوجة واحدة وثلاثة أطفال تحت سن الـ 18 عاماً).

أما في إمارة دبي، فتلتزم الحكومة أصحاب العمل تقديم تأمين صحي لموظفيهم فقط دون عائلاتهم، ومن جهة أخرى يجب على الكفلاء توفير التغطية التأمينية المطلوبة لمكفولهم.

أما بالنسبة للإمارات الأخرى، يمكن للموظفين الذين لا يتمتعون بتأمين صحي من قبل أصحاب العمل شراء ضمان صحي لهم ولأسرهم. ويتوفر في دولة الإمارات العديد من

شركات التأمين الصحي، وبعضها يزود منتجات تأمينية إسلامية مثل (تكافل).

يمكنكم الاطلاع على البرامج التأمينية المتاحة والاختيار من بينها بحسب حاجتكم وميزانيتكم.

يوفر موقع هيئة التأمين لدولة الإمارات قائمة بشركات التأمين المسجلة ، والمهن المرتبطة بها في الدولة.

البطاقة الصحية

تمنح البطاقة الصحية للحاصل عليها مزايا علاجية بتكلفة منخفضة تصل إلى نصف القيمة في المستشفيات والعيادات العامة في الدولة.

يمكن الحصول على البطاقة الصحية من خلال وزارة الصحة ووقاية المجتمع، والتي تتيح الحصول على الخدمات الطبية في المستشفيات والمرافق التابعة للوزارة

قطاع التأمين الإماراتي يندمج مع البنك المركزي:

أعلن مصرف الإمارات المركزي البدء في اتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية التي تستهدف استكمال عملية توليه مسؤولية الإشراف والتنظيم على قطاع التأمين.

ويأتي ذلك تنفيذاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2020 الذي تقرر بموجبه دمج هيئة التأمين مع المصرف المركزي.

- محمد بن راشد يصدر قراراً بدمج هيئة التأمين مع "المركزي الإماراتي"

- مصرف الإمارات المركزي يستعرض أرباح البنوك لعام 2020

وأكد الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات المركزي، أن القيادة الرشيدة حريصة على اتخاذ

القرارات المناسبة لتطوير أداء ومؤشرات المؤسسات الاتحادية، وتوحيد الجهود لتحقيق النتائج المرجوة بنظرة استشرافية ثاقبة، خصوصاً أن القطاع المصرفي يمثل ركيزة أساسية لاقتصاد الإمارات.

وأضاف أن قرار دمج هيئة التأمين مع المصرف المركزي جزء من مبادرة أكبر تهدف لتحويل المصرف المركزي إلى أحد أفضل 10 مصارف مركزية على مستوى العالم بما يحقق الاستقرار المالي للبلاد.

وأعرب عن ثقته بقدرة المصرف المركزي في تحقيق جميع المهام الموكلة إليه، بما فيها الإشراف والتنظيم للمؤسسات المرخصة وبما يضمن حماية المستهلك وتحقيق الاستقرار المالي في قطاع التأمين.

• الإمارات تطلق أول منصة رقمية رقابية في قطاع

التأمين

• "الإمارات المركزي" يطرح نظاما جديدا بشأن

الاحتياطي الإلزامي

من جانبه قال عبدالحميد سعيد محافظ مصرف الإمارات المركزي: "إن تكليف المصرف بمهام أوسع، من شأنه أن يضمن تطبيق معايير عالية في مجال الإشراف والتنظيم على القطاعات كافة التي تخضع لأنظمتنا ومنها الخدمات المصرفية والتأمين وشركات الصرافة ومزودو خدمات الدفع."

وأفاد بأن "رؤيتنا في بناء قطاع تأمين مزدهر يحمي مصالح حملة وثائق التأمين ويخضع لقدر كاف من الإشراف والتنظيم، ويتسم بمكانة مالية قوية وإدارة ملائمة للمشاركين في سوق التأمين، مع اتباع أعلى المعايير الرائدة في سلوكيات السوق، وبذلك سيتمكن قطاع التأمين من تلبية احتياجات اقتصادنا الذي يتميز بتنوعه ونموه المتواصل."

وكان المرسوم الاتحادي الذي صدر بهذا الخصوص في وقت سابق نص على تولي مصرف الإمارات المركزي مهام الإشراف والتنظيم والترخيص لقطاع التأمين في الإمارات، حيث سيقوم بتوفير البيئة المناسبة لتطوير القطاع وعلى نحو يضمن الاستقرار المالي وتشجيع المنافسة ودعم التوطين.

وسيمكن المصرف المركزي بعد عملية دمج هيئة التأمين من تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية على القطاع وذلك بالتعاون مع الهيئات الدولية المعنية.

كما سيواصل المصرف المركزي تقديم الدعم اللازم لتطوير تقنيات جديدة في جميع مجالات القطاع المالي في الدولة، وذلك كجزء من استراتيجيته في مجال التكنولوجيا المالية "FinTech"، بما في ذلك تكنولوجيا التأمين "InsurTech"، وهي مبادرات تهدف في مجملها إلى بناء قطاع تأمين أكثر تنافسية وابتكاراً، علاوة على مساهمتها في تحسين الشمول المالي في دولة الإمارات.

يشار إلى أن المصرف المركزي سيواصل تطبيق القرارات واللوائح والتعاميم والأنظمة الصادرة من هيئة التأمين لجميع المؤسسات والأنشطة المرخصة وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم "6" لسنة 2007 إلى حين صدور تلك التي تحل محلها من المصرف المركزي.

الإمارات تطلق أكاديمية لتعليم التأمين عند بعد مجانياً:

أطلقت الإمارات أكاديمية التدريب المهنية الخاصة بالتعاون مع المعاهد والمراكز العلمية والتعليمية العالمية المتخصصة لتدريب الكوادر العاملة في قطاع التأمين مجاناً.

وأعطى المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد الإماراتي رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين، إشارة إطلاق الأكاديمية التي ستركز على مجالات علوم التأمين والعلوم الاكتوارية.

• خطط استباقية لمواجهة آثار كورونا على أسواق

التأمين العربية

وأكد المنصوري أن إطلاق هذه الأكاديمية المهنية يأتي تنفيذاً لرؤية القيادة الحكيمة وتوجهات مجلس الوزراء

بهدف تدعيم التوطين في قطاع التأمين وتمكين الكوادر البشرية المواطنة وتأهيلهم لتبوؤ المراكز القيادية في القطاع. وأضاف أن إطلاق الأكاديمية المهنية يأتي بالتوازي مع حزمة القرارات التحفيزية التي تطلقها هيئة التأمين من دعم شركات التأمين والمهن المرتبطة وضمان استمرارية الأعمال في قطاع التأمين وتمكينه من مواجهة التحديات والتداعيات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19".

وأوضح أن الأكاديمية ستقدم جميع برامجها التدريبية بالمجان للمواطنين والعاملين في القطاع والراغبين بتلقي التدريب في مجال التأمين، بالإضافة إلى تقديم برنامج شامل لمكافحة الجرائم المالية للعاملين في قطاع التأمين من شركات تأمين ومهن مرتبطة به.

• الإمارات تطلق أول منصة رقمية رقابية في قطاع

التأمين

وأكد المنصوري أن إطلاق هذه الأكاديمية سيساعد شركات التأمين والمهن المرتبطة به على تخفيض تكاليف التدريب وتشجيع المواطنين للعمل في القطاع ورفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في القطاع وتزويدهم بالمهارات والمؤهلات اللازمة التي تمكنهم من الارتقاء بأداء السوق التأمينية المحلية.

وقال إن إطلاق أكاديمية التدريب المهنية يهدف إلى إنشاء أكاديمية احترافية في مجال التطوير المهني للمواطنين والعاملين في قطاع التأمين.

وتابع: أن الأكاديمية ستوفر الإطار والموارد اللازمة لرفع الكفاءة والمعايير التقنية في سوق التأمين الإماراتية والتدريب عن بعد من خلال استخدام الوسائل الحديثة المبتكرة.

وأوضح، أن ذلك سيتم بالتعاون مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين العالميين والمتخصصين في علوم التأمين

والعلوم الاكتوارية مثل معهد التأمين القانوني البريطاني
ومجمع الامتثال في المملكة المتحدة.

وأضاف، أنه سيتم إطلاق نشاطات الأكاديمية المهنية في
المرحلة الحالية من خلال التدريب عن بعد، وذلك في إطار
سلسلة التدابير الاحترازية والوقائية التي تتخذها هيئة
التأمين للحفاظ على السلامة والصحة العامة.

• 17.3 مليار دولار استثمارات قطاع التأمين الإماراتي

خلال 2018

ويتمثل البرنامج التدريبي الأساسي الأول ضمن المرحلة
الحالية بـ"مهاراتي"، والذي يعد برنامجاً تحضيرياً للراغبين
بالحصول على شهادات في مسارات مختلفة منها، مقدمة في
التأمين وخدمة العملاء والتخطيط المالي والاستثمار
ومعالجة مطالبات التأمين.

ويتخصص البرنامج الثاني بمبادرة " قادة المستقبل " والذي يهدف إلى خلق جيل من القادة الإماراتيين في شركات التأمين ودعم توظيف المهنيين المتخصصين في القطاع.

فيما يتخصص البرنامج الثالث بمبادرة "الاكتواري" والذي يهدف إلى تعزيز مهنة الاكتواري بين المواطنين العاملين في القطاع من خلال تقديم برامج التدريب في مجال التحليل الاكتواري وشهادة مشارك أو زميل وفق متطلبات معهد الاكتواريين في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى منح مؤهل دولي لدعم توظيف هذه المهنة.

كما يتخصص البرنامج الرابع بـ"مكافحة الجرائم المالية" من خلال طرح برنامج شهادة الامتثال ومكافحة الجرائم المالية عبر منصة التدريب الإلكترونية لجميع العاملين في القطاع وبرنامج التدريب لموظفي الامتثال بشأن " مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب."

تزايد التتريعات لدعم قطاع التأمين بتكلا عالمي بعد موجة كورونا

على المستوى المحلي مصر بدأت منذ عدة سنوات في التعديلات التشريعية ومن أهمها :

- مشروع قانون تنظيم نشاط التأمين هو تشريع موحد شامل منظم للأنشطة التأمين والإشراف والرقابة عليها والذي يجمع كل من نصوص عقد التأمين الوارد بالتقنين المدني المصري الصادر بالقانون رقم 131 لسنة 1948 ونصوص قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم 54 لسنة 1975 وقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981 ونصوص القانون رقم 72 لسنة 2007 بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل ج.م.ع.

• كما يتضمن القانون إصدار ضوابط وقواعد تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية ومنها إلزام شركات التأمين بإجراء تصنيف ائتماني دولي لها بهدف تحسين بيئة معاملاتها مع معيدي التأمين من جانب وتحسين مستوى خدمتها التأمينية مع عملائها ، وكذا مبادئ لحوكمة الشركات وسعيها لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة بقطاع التأمين وإعادة التأمين.

• كما يتضمن القانون أيضا تطوير لهيكل سوق التأمين المصري كأحد أبرز مميزات السوق بالمنطقة ، حيث تم تنظيم نشاط كل من التأمين التكافلي والتأمين متناهي الصغر ونشاط التأمين الطبي المتخصص ، مع السماح بإنشاء شركات تأمين متخصصة بنوع واحد من هذه الأنواع ق ، بالإضافة الى التأمينات الزراعية بأنواعها كأحد فروع التأمين الرئيسية تشجيعا للشركات على ممارسة هذا النوع وكذا إيجاد تنظيم شامل لنشاط المعاشات الاختيارية سواء من خلال ما تزاوله شركات التأمين أو ما يتم من خلال صناديق التأمين الخاصة.

-كما يتضمن القانون أيضا دخول شركات الرعاية

الصحية بنوعها HMO ، TPA تحت رقابة الهيئة بتنظيم

قواعد تأسيسها وشروط مزاوله اعمالها. وكذا السماح بتأسيس شركات تأمين متناهي الصغر برؤوس أموال مناسبة لنشاطها ، مع السماح لها بإصدار منتجات تأمينات حياه وتأمينات عامه معاً أو تأمينات سيارات، كما تم رفع الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين من خلال رفع الحد الادنى لرؤوس الأموال عند التأسيس - كما تم اعاده النظر في سياسات الاستثمار وقواعد توزيع المحفظة الاستثمارية بشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة وبما يساهم في زيادة عوائد الاستثمار.

- ولأهمية منظومة التأمين الإجباري فقد حرص المشروع على رفع مبالغ التأمين الواردة بالقانون رقم 72 لسنة 2007 الخاص بتأمين المسؤولية المدنية للتأمين الإجباري سيارات لتصبح مائه ألف جنيه في حالات الوفاة والعجز الكلى وبالتبعية رفع المبلغ الخاص بنسب

العجز الجزئي مع مضاعفه تعويض إضرار الممتلكات
الوارد به ليصبح عشرون ألف جنيه.

وفي ظل محدودية التأمينات الإجبارية بالسوق المصري،
تضمن القانون بعض أنواع التأمينات الإجباري التي
يحتاجها المجتمع أسوه بما هو قائم ببعض التشريعات
الحاكمة لبعض أسواق التأمين المتقدمة ، في مجال تأمينات
المسئوليات المهنية وتأمين حوادث السكك الحديدية ومترو
الأنفاق ومواجهه الأضرار الناتجة عن ظاهرة حالات الطلاق
في مصر حيث وصل عدد التأمينات الإجباري الى 11 نوع.

وقد أجرت الهيئة بشأنه حوار مجتمعي مع كافة الأطراف
المعنية لتجميع كافة الملاحظات والآراء ومنها الاتحاد المصري
للتأمين وشركات التأمين الأعضاء ومعروض على مجلس
الشعب لاستصداره خلال 2020

كما صدر قانون التأمين الصحي الشامل أواخر 2017
والذي بدأ التشغيل التجريبي له على مراحل بدءا

بمحافظة القناة السويس والإسماعيلية وبورسعيد بنهاية عام 2019.. وسوف يستمر التشغيل التجريبي لباقي المحافظات حتى عام 2030

وقد تم تطوير منظومة التأمين الصحي، ليشمل:

- تطبيق نظام دورة المريض المقرر تطبيقه بالوحدات الصحية وفق النظام الجديد.
- تطبيق التحويل الطبي للمرضى بنظام مُميكن يربط العيادات بالمستشفيات.
- نهاء قوائم انتظار العمليات الجراحية في مستشفيات التأمين الصحي.
- إطلاق موقع إلكتروني لقوائم انتظار المرضى بمستشفيات وزارة الصحة
- تشديد الرقابة على العاملين بمستشفيات التأمين، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال المخالفات التي يجري رصدها.

- تطبيق الملف الطبي الإلكتروني الموحد، الذي يؤدي إلى أن كل مواطن مصري سيكون له ملف طبي وطبيب مسؤول عنه.

وعلى المستوى الإقليمي فإن العديد من الدول العربية ستصدر تشريعات وقرارات منظمة لأسواق التأمين وذلك على النحو التالي:

دول مجلس التعاون الخليجي

- يتعاون المنظمون في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد مع شركات التأمين لتنمية الوعي التأميني لدى العملاء حول عروض التأمين الخاصة بالحماية والتخفيف من المخاطر لإحداث تأثير إيجابي عن تطور صناعة التأمين في المنطقة.. هذا بالإضافة الى الاتجاهات الأخرى في تنظيم صناعة التأمين في المنطقة:
- الاندماج المتزايد: نظرا لارتفاع تكاليف التشغيل إلى جانب تعزيز البيئة التنظيمية دفع قطاع التأمين في دول مجلس

التعاون الخليجي نحو الاندماج. وقد تضطر الشركات الصغيرة إلى الاندماج مع شركات اخرى قوية لتعزيز قاعدة رأس المال وتعزيز عروض المنتجات في صناعة ذات قدرة تنافسية عالية.

- تدفق الشركات الأجنبية : والذي سوف يؤدي الى تطور صناعة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي مع توسع الشركات الجديدة في عروض منتجاتهم وتبسيط العمليات التجارية. مع عدم وجود قيود على الملكية الأجنبية مثل مركز دبي المالي العالمي ومركز قطر المالي كمركز لشركات التأمين الأجنبية ومعيد التأمين والوسطاء.

- استمرار شعبية التأمين البنكي: يستمر قطاع التأمين المصرفي في اكتساب المزيد من الاهتمام، لا سيما في الإمارات العربية المتحدة. مع انخفاض أسعار الفائدة وتراجع نمو الائتمان ، تقدم بنوك دول مجلس التعاون

الخليجي منتجات التأمين كجزء من خدمات إدارة الثروات الخاصة بها أو تقديم القروض العقارية أو قروض شخصية.

- الرقمنة والتطورات التكنولوجية: مع زيادة أهمية التأمين، تكتسب شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي تواجدًا عبر منصات متعددة (مواقع الويب وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي وأكشاك رقمية وتطبيقات الأجهزة المحمولة) للتفاعل مع العملاء الجدد. والذي يؤدي الى تطوير القدرات التكنولوجية

بالإضافة إلى ذلك، فإن صناعة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي مستمرة في التطور حيث تسعى الحكومات الإقليمية باستمرار إلى تعزيز البيئة التنظيمية وإنشاء نماذج أعمال مستدامة.

يقول بيتر هودجينز ، شريك في شركة المحاماة العالمية سيتم إنشاء هيئة تنظيم للخدمات المالية المشتركة ، والتي

ستغير جذريًا تنظيم قطاع التأمين في الإمارات العربية المتحدة.

إن تنظيم الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة يقع حاليًا على عاتق هيئتين منفصلتين: هيئة الأوراق المالية والتجارة ، التي تشرف على البنوك والاستثمار. وهيئة التأمين التي تشرف على أنشطة التأمين، في أواخر عام 2019 ، تم تشكيل لجنة من عشرة أعضاء من قبل حكومة الإمارات العربية المتحدة لتقييم الآثار المترتبة على الاندماج وتقديم توصيات إلى مجلس الوزراء وإعداد التشريعات المقترحة.

يقول السيد هودجينز إنه من المأمول أن يوفر أي اندماج نظامًا موحدًا ينظم بوضوح جميع منتجات الخدمات المالية الموزعة في الإمارات العربية المتحدة. لا يزال التنسيق في توزيع منتجات الخدمات المالية من قبل الوسطاء يمثل مشكلة رئيسية ، لا سيما بالنظر إلى الاختلافات في متطلبات

الترخيص للمستشارين الماليين ووسطاء التأمين وتنظيم
العمولات

في النهاية ، يعتمد الكثير على النهج الذي تتبعه اللجنة
للتشريع لإنشاء هيئة تنظيمية جديدة. من الناحية المثالية
، سيؤدي هذا إلى إطار تنظيمي شامل مماثل في الأسلوب
لقانون الخدمات والأسواق المالية في المملكة المتحدة أو
التشريع المنشئ لهيئة دبي للخدمات المالية في دبي والمركز
المالي الدولي وهيئة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي
العالمي

الإمارات العربية المتحدة: لوائح جديدة ستهدئ شركات التأمين على الحياة

سيتم تغيير قطاع التأمين على الحياة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في عام 2020 في أعقاب إصدار لوائح التأمين الجديدة الشاملة من قبل هيئة التأمين ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16 أبريل ، من. من المتوقع أن القواعد الجديدة ستؤدي إلى:

نقص في المنتجات ، - إغلاق بعض وسطاء التأمين على الحياة المتخصصين ،

انسحاب البنوك من القطاع (وبالتالي الحد من التوزيع) حركة من قبل المستشارين للترويج لأشكال أخرى من المنتجات الاستثمارية.

كما إن اللوائح لها نيات جديرة بالثناء وتفرض ضوابط على العمليات المستحقة لقنوات التوزيع (وسطاء التأمين

والوكلاء والبنوك وشركات التمويل) ، بما في ذلك الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للعمولة والطريقة التي يمكن بها يتم دفعها ، وكذلك القيود المفروضة على الرسوم (بما في ذلك رسوم الاستسلام) التي يمكن لشركات التأمين على الحياة فرضها.

بالإضافة إلى ذلك ، هناك متطلبات واسعة حول المعلومات التي يجب توفيرها لحاملي الوثائق في وقت الشراء وعلى أساس مستمر. يتضمن ذلك الإفصاح عن الشروط الأساسية للمنتج ، الرسوم التوضيحية للمنتج الإلزامي لإثبات عوائد الاستثمار المحتملة لمنتجات الادخار

مملكة العربية السعودية: تأمين أول وسيط أجنبي بنسبة 100٪ في عام 2020

"نتوقع أن يشهد عام 2020 أول وسيط تأمين أجنبي بنسبة 100٪ يعمل في السعودية Dermot "وسيط تأمين متخصص يؤمن على جميع خطوط التأمين ضد المسؤولية.

"بالنسبة للمستثمرين ، جاءت أكبر خطوة حتى الآن في يونيو مع إزالة القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المدرجة في خطوة لفتح سوق رأس المال السعودي والاقتصاد أمام العالم الخارجي المغرب يبدأ التأمين الإجباري على الكوارث الطبيعية من بداية 2020 اعتباراً من 1 يناير 2020 ، أصبح التأمين ضد الكوارث إلزامياً في المغرب حيث يدخل القانون المعني حيز التنفيذ.

ستشمل عدة أنواع من وثائق التأمين تلقائياً غطاء الكوارث، بما في ذلك وثائق تأمين مسؤولية الطرف الثالث وعقود تأمين المسؤولية العامة التي حصل عليها أصحاب العقارات.

يفرض التشريع الجديد ضريبة جديدة على الأقساط والاشتراكات المدفوعة بموجب عقود التأمين هذه ، لتغطية أخطار الكوارث.

وفقًا للتشريع ، فإن الكارثة هي التي تسبب أضرارًا بسبب حدث طبيعي غير متوقع ، مثل الزلازل أو الفيضانات أو تسونامي أو عمل بشري عنيف يشكل عملاً إرهابيًا أو أعمال شغب أو حركة شعبية.

يستثنى التشريع من نطاق المخطط ما يلي:

- استخدام عوامل أو أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو بكتريولوجية أو مشعة أو نووية ؛
- حرب اهلية؛ حرب أجنبية أو أعمال العداء سواء تم إعلان الحرب أم لا ؛
- فعل من جرائم الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون الجديد على إنشاء صندوق تضامن ضد الأحداث الكارثية لتعويض الضحايا غير المؤمن عليهم. سيتم تمويل الصندوق من خلال ضريبة شبه مؤقتة تبلغ 1٪ من الأقساط المدفوعة بموجب عقود التأمين المطبقة على جميع عمليات التأمين باستثناء

التأمين ضد الحوادث في مكان العمل أو التأمين على الحياة أو الأقساط السنوية التي يتحملها غير المقيمين والعقود المتعلقة بمخاطر تقع في الخارج أو متعلقة بـ مؤسسة صناعية أو تجارية أو زراعية تقع في الخارج.

تونس: اقتراحاً بفرض ضريبة خاصة بنسبة 3٪ على شركات تونس: أقر المشرعون اقتراحاً بفرض ضريبة خاصة بنسبة 3٪ على شركات التأمين تمت إضافة الاقتراح إلى مشروع قانون المالية لعام 2020.

تهدف الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات والخدمات الاجتماعية والعامة.

يهدف قانون المالية أيضاً إلى إنشاء نظام ضريبي للتأمين الإسلامي،.

وعلى المستوى العالمي يتضح تطور التشريعات في بعض الدول على النحو التالي:

أستراليا: إصلاح التأمين ضد العجز عن التقاعد يواجه تحديات

تحاول حكومة موريسون تغيير التأمين على الحياة في التقاعد من أساس افتراضي إلى التقيد في حسابات التقاعد ذات الأرصدة المنخفضة والأعضاء الجدد من الشباب كما تستعرض الجهة المنظمة بأستراليا معايير رأس المال للتأمين الصحي الخاص

الهند: المنظم يشكل مجموعة لدراسة منع خسائر التأمين تم انشاء مجموعة عمل من 10 أعضاء لاقتراح طرق لتحسين الوقاية من الخسارة وتقليل الخسائر في صناعة التأمين العامة. تهدف هذه الخطوة إلى اتحاد جميع أصحاب المصلحة معاً لتحقيق هدف مشترك على منصة مشتركة.

وتقول مصادر في صناعة التأمين ، إن تدابير الوقاية من الخسائر والحد من الخسائر كانت خاصة بالشركة حتى الآن. قد يكون هناك تداخل في الطريق التي تتعامل بها

الشركات مع المشكلة ، ولكن هناك القليل من حيث تبادل المعرفة.

أن منع الخسارة وتخفيف الخسائر لا يساعد المؤمن والمؤمن له فقط بل يساعد أيضًا في تخفيف الخسائر الاقتصادية في سياق أكبر. وتقول المصادر أيضًا إن هناك حاجة إلى التآزر بين أنشطة مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في هذه الأنشطة لصالح جميع المعنيين ، وبالتالي ، يجب تشجيع البحث والتعليم في هذا المجال. وان التعاون مع الحكومة ومختلف الوكالات الحكومية في هذا الصدد سيفيد المجتمع ككل

من المتوقع أيضًا أن تقوم مجموعة العمل بتقييم الممارسات الحالية التي تتبناها صناعة التأمين في مجال منع الخسارة وتقليل الخسائر.

في تايلاند ترخيصًا خاصًا لشركات التأمين الرقمية

إمكانية إصدار ترخيص خاص لأعمال التأمين الرقمي
(OIC) يدرس مكتب لجنة التأمين في تايلاند
لتشجيع شركات التأمين التقليدية على تجديد نموذج
أعمالها وسط التكنولوجيا التخريبية
رئيس وزراء برمودا: "الحد الأدنى للضريبة العالمية غير قابل
للمنافسة"

صرح رئيس وزراء المملكة المتحدة في الخارج ، ديفيد بيرت ،
أن برمودا تخرج من "القائمة الرمادية" للاتحاد الأوروبي ،
للملاذات الضريبية مطلع العام المقبل. لكنه انتقد الحد
الأدنى من الضرائب العالمية وأشاد بالمنافسة الضريبية بين
البلدان.

كما افاد ان العديد من شركات التأمين لدي برمودا متفوقة
بسبب البيئة التنظيمية حيث ان هناك منظم واحد
للخدمات المالية المتكاملة، وهي سلطة برمودا النقدية، التي
تحظى بالاحترام في جميع أنحاء العالم ، بالإضافة إلى ذلك ،

تتمتع برمودا بتاريخ طويل جدًا من كونها مكانًا ممتازًا لجمع ونشر رأس المال ، ولكن مكانًا فظيعةً للغاية لإخفاء رأس المال.

وفيما يتعلق بصناديق الاستثمار الجماعية. هناك تشريعات سوف يتم إقرارها قبل نهاية العام. فقد كانت هناك ارتباطات إيجابية بين برمودا والاتحاد الأوروبي بشأن مسألة أدوات الاستثمار الجماعي أو الأموال. لدينا 114 شريكًا في المعاهدات الضريبية ، ووقعنا على العديد من المعاهدات الثنائية المختلفة التي تتناول تلك الأشياء بالذات ، كما صرح ان هناك جهد دولي ، بقيادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لمحاربة التهرب الضريبي والتآكل الضريبي. . وبشأن الحد الأدنى من الضرائب هو أنه يبدو غير تنافسي بشكل عام. ، فنظام الضرائب لدينا هو نظام مختلف الا انه يجب التنسيق الضريبي العالمي

نيوزيلندا: تقترح الحكومة تغييرات تشريعية لجعل التأمين
أيسر للعملاء

قال وزير التجارة وشؤون المستهلك إن الحكومة
النيوزيلندية وافقت على العديد من التغييرات التي أدخلت
على قانون التأمين والتي ستجعل من السهل على العملاء
فهم سياسات التأمين الخاصة بهم.

دور الاتحاد المصري للتأمين

حرص الاتحاد المصري للتأمين على مدار سنوات على رفع مستوى صناعة التأمين وتنمية الثقافة التأمينية ودراسة التشريعات وتقديم التوصيات من خلال دراسة اللجان الفنية بالاتحاد وعقد الندوات

بالنسبة لمشروع قانون تنظيم نشاط التأمين فقد أجرت الهيئة بشأنه حوار مجتمعي مع كافة الأطراف المعنية لتجميع كافة الملاحظات والآراء ومنها الاتحاد المصري للتأمين وشركات التأمين الأعضاء وشركات الوساطة قبل ارساله في صورته النهائية على مجلس الشعب

اما بالنسبة لقانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل فقد أجريت عدة دراسات وعقدت عدة ندوات لإلقاء الضوء على دور قطاع التأمين الطبي الخاص في منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد والذي أوضحته المادة (10) بالقانون الجديد مع التأكيد على استمرار دور قطاع

التأمين في تقديم خدمة التأمين الصحي بالشكل المتعارف عليه حتى 2030 موعد انتهاء الدولة من تطبيق المنظومة بالكامل و سيكون بعدها دور القطاع تكميلي للخدمات الحكومية المقدمة حيث عقدت ندوة مؤخرا مع مجموعة من أعضاء مجلس الشعب المشاركين في وضع هذا القانون وقد انتهت الندوة الى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ما يلي

- ضرورة الحفاظ على شركات التأمين سواء عام او خاص والتي تمارس فرع التأمين الطبي وذلك بإتاحة الفرصة لها بالتعاقد بصورة اختيارية مع الهيئة العامة للتأمين الصحي لتوفير التغطية التأمينية لقطاعات او محافظات او فئات معينة من المجتمع طبقا للشروط والبنود والمزايا والتغطيات التي تطلبها الهيئة للاستفادة من الخبرات التراكمية المتكونة لدى شركات التأمين.

- امكانية الاستفادة من الخبرات بشركات التأمين التي تمارس التأمين الطبي في إدارة برنامج التأمين الصحي الحكومي لما لها من خبرة كبيرة في هذا المجال تتمثل في الكوادر الفنية والادارية وانظمة الحاسب الآلي المتاحة لديها وكذا الاستفادة من شبكتها الطبية المتميزة

المصادر

www.fra.gov.eg

GFIA bulletin | 10 December 2019

Middle East03 Dec 2019

الإمارات للمحاماة والاستشارات القانونية، عن إطلاق خدمات وحلول مبتكرة تتمثل بباقات متنوعة لتوفير التأمين القانوني الشامل للشركات لدعم جاهزيتها، وتمكينها من الحفاظ على تنافسيتها وقدرتها على مواجهة الأزمات والتعامل مع المتغيرات ضمن أفضل الممارسات القانونية. وجاءت هذه الحلول القانونية، التي تم إطلاقها للمرة الأولى، على ضوء الظروف الاستثنائية وانعكاساتها على رجال الأعمال والمؤسسات من الناحية القانونية، وما نتج عنها من تحولات مجتمعية واقتصادية. وتتمثل خدمات التأمين القانوني بتوفير باقات متنوعة تشمل الاستشارات القانونية، والاندازات الالكترونية والعدلية، ومراجعة وصياغة العقود، والتدريب القانوني، وغيرها من بلاغات الشيكات الجنائية، وأوامر الاداء والعرائض المستعجلة، والدعاوى المدنية والتجارية.

الحماية القانونية التامة

وقال المحامي ابراهيم الحوسني، الرئيس التنفيذي لشركة LAW الاماراتية: " إن الاستعدادات الاستباقية لواقع العمل أصبح اليوم أمرا حتميا لاستمرارية الأعمال في زمن ما بعد "كورونا"، وجاءت هذه الباقات لتوفير خدمات شاملة ومتكاملة تدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية على المدى البعيد، وخاصة في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

ويهدف التأمين القانوني إلى حماية رجال الأعمال والشركات من جميع المخاطر القانونية والقضايا المحتملة، وتوفير كافة المستلزمات والاحتياجات القانونية في مختلف المجالات، لضمان استمرارية الشركات بكفاءة من خلال وضع منظومة قانونية متكاملة تقوم على أفضل الممارسات القانونية.

قوانين تعزيز جاذبية الدولة في استقطاب الاستثمارات

وأضاف الحوسني: "بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة في سن التشريعات القانونية لمواجهة التحديات العالمية والحفاظ على مكانتها كوجهة رائدة للاستثمار، ومن بينها التشريعات والآليات الجديدة للإقامة للمستثمرين وأصحاب الكفاءات عبر منحهم إقامات طويلة الأجل، وإقرار مبدأ حرية غير المواطنين للاحتكام الى القوانين التي تطبق على تصرفاتهم في شؤون الميراث والتركات، وإتاحة التملك بنسبة 100% للشركات الأجنبية مع إلغاء نظام الوكيل الإماراتي، وتعكس هذه التعديلات الجديدة التوجه الذي تبنته الدولة والذي سيعزز من جاذبيتها في استقطاب المزيد من المستثمرين والشركات وبالتالي يزيد الحاجة إلى

متابعة قانونية شاملة تنعكس بدورها على النمو المستدام
واستمرارية الأعمال." وتوفر هذه الآلية لجميع المهتمين من رواد الأعمال وأصحاب
الشركات مجموعة متنوعة من الخدمات والبرامج
التدريبية، والاستشارات القانونية الالكترونية والذكية،
وتشمل دورات تدريبية من قبل خبراء قانونيين مختصين،
بحيث يتم إنجاز كل الأمور المتعلقة بالخدمات القانونية في
مكان واحد وعبر جهة واحدة.

حلول استباقية مبتكرة.

وأكد الحوسني أن " هذه المنظومة الجديدة تهدف إلى رصد التحديات لتلبية احتياجات الشركات وطرح الاستشارات والحلول المبتكرة والاستباقية لمواجهة هذه التحديات بما يتناسب مع طبيعتها الخاصة، مما يُساهم في تعزيز الروح الاستثمارية لرواد الأعمال، من خلال تلبية احتياجاتهم الخدمية والاستشارية في المجال القانوني، وتشجيعهم على إنجاز واستمرارية مشاريعهم."

مشيراً إلى التسهيلات والاستشارات بكافة أنواعها هي مسؤولية المؤسسات الداعمة لأصحاب المشاريع بما فيها قطاع المحاماة، حيث تشمل هذه الحزم مزايا متعددة بما فيها توكيل خبراء قانونيين، لمتابعة الخدمات القانونية القائمة على بناء نظرة شاملة للاهداف الاقتصادية المرجوة، وعلى ضوءها تتم توفير الاستشارات القانونية

بشكل سنوي، لتحقيق هذه الأهداف ضمن الأسس القانونية ووضع آلية العمل التي تتناسب مع طبيعة الشركة، والعمل على إيجاد صيغة قانونية لممارسة أعمالها. الخدمات الذكية

ومن الجدير بالذكر، أن شركة iLAW الإماراتية أثبتت مرونتها وخبراتها الذكية، وقدرتها على تقديم الخدمات القانونية وفق الممارسات العالمية، في إطار التدابير الاحترازية الهادفة لضمان أعلى مستويات الوقاية من فيروس كورونا المستجد، من خلال الارتقاء بنظام الخدمات والاستشارات القانونية المقدمة عن بعد منذ بدء الجائحة، إضافة إلى تنظيم العديد من الحملات التوعوية الإلكترونية المجانية لأفراد المجتمع على قنوات التواصل الاجتماعي

عكفت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الخمسة الماضية على تمكين جيل الشباب وتحصينهم بالعلم والمعرفة وتوفير بيئة قوامها العيش الكريم

والإيجابية تضمن رخاءهم وسعادتهم، إضافة إلى التمسك بالقيم الإماراتية الأصيلة، من خلال خطط وبرامج ومبادرات ثمينة ومتواصلة تبنتها حكومة الدولة.

وشكلت كلمات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، «بأن تمكين الشباب وإشراكهم في خدمة الوطن والثقة بقدراتهم واحتضان إبداعاتهم، معادلة إماراتية لبناء أفضل مستقبل»، استراتيجية عريضة لكافة مؤسسات الدولة للعمل ضمن إطار تمكين هذه الفئة التي تقع على عاتقها مسؤولية مواصلة مسيرة التقدم التي تشهدها الدولة.

وللاهتمام بتنشئة جيل الشباب تاريخ طويل في مسيرة دولة الإمارات، فقد أولى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الشباب وتعليمهم وتربيتهم أولوية كبرى، منذ تأسيس دولة الاتحاد عام 1971، حيث وضعت

الإمارات سياسات وخططاً استراتيجية وطنية واضحة لتمكين الشباب وتطوير قدراتهم وتأهيلهم لحمل المسؤولية، ومن أبرز هذه السياسات الاهتمام بالتعليم ومخرجاته، وتوفير البيئة الصحيحة للابتكار والإبداع، ودعم الطلبة والشباب، وتوفير فرص العمل المناسبة التي يستطيعون من خلالها لعب دور فعال في مجتمعهم، وصولاً إلى تمكينهم من ارتياد الفضاء في رحلة شهد عليها العالم أجمع بإطلاق مسبار الأمل.

بناء مساكن الشباب:

هي فكرة مترسخة منذ قيام الاتحاد في توفير مسكن آمن تبنى عليه أساسيات السعادة المستقبلية توجت باعتماد مجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، سياسة توعية الشباب حول أساسيات بناء المسكن، كدليل ناصع على اهتمام القيادة الرشيدة بفئة الشباب ورعايتهم وحمايتهم، وإثراء تجاربهم، وتحقيق الاستقرار الأسري لهم وللمجتمع، وجعلهم نموذجاً يحتذى به على مستوى العالم.

وعكس قرار اعتماد السياسة الجديدة . إحدى مبادرات المؤسسة الاتحادية للشباب - حرص حكومة دولة الإمارات على وضع شباب الوطن في المسار الصحيح لبداية حياة أسرية جديدة مفعمة بالأمل والتفاؤل والعزيمة والإصرار،

لتحقيق المزيد النجاحات والإنجازات، ويجسد المواكبة المستمرة لتطلعات شباب الإمارات والعمل على تحقيق طموحاتهم، وتأمين متطلباتهم للمضي قدماً في التغلب على التحديات، وتحويلها إلى فرص لمواصلة مسيرة صناعة مستقبل مشرق ومستدام للدولة.

التمكين الفكري:

وكخطوة لتعزيز الإطار الفكري، ليس فقط لشباب الإمارات بل لشباب العالم أجمع، أسست الإمارات مركز هداية في إمارة أبوظبي ليكون منصة عالمية لمكافحة الأفكار والجماعات المتطرفة التي تحاول هدم المكتسبات، لتعطي جيل الشباب الشعور بالهوية والإحساس بالانتماء وبأن لديهم قضية يدافعون ويموتون لأجلها وهي الأوطان. وتتمحور أهداف مركز هداية حول 3 مواضيع رئيسية، هي إجراء البحوث والتحليل وبرامج بناء القدرات والتدريب للشباب وإدارة برامج متعلقة بالحوار والاتصال والإعلام

التمكين السياسي والبرلماني:

عكست زيادة مشاركة الشباب في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي جرت في شهر أكتوبر عام 2019، بنسبة بلغت 61.32% من إجمالي قوائم الهيئات الانتخابية في الفترة العمرية 21 عاماً ولغاية 40 عاماً، الاهتمام الاستثنائي الذي توليه القيادة بهذه الفئة، والإيمان بدورهم باعتبارهم عماد التقدم والرهان الحقيقي نحو المستقبل.

وعلى مدى 17 فصلاً تشريعياً عقدها المجلس الوطني الاتحادي ناقش ما يقارب «18» مشروع قانون وموضوعاً عاماً ووجه عشرات الأسئلة إلى ممثلي الحكومة، وذلك للمساهمة في تنفيذ رؤية دولة الإمارات التي تتبنى سياسات وخططاً استراتيجية وطنية واضحة لتمكين الشباب وتطوير قدراتهم.

ويعد أهم مشروعات القوانين والموضوعات العامة التي ناقشها المجلس الوطني الاتحادي ولها علاقة بالشباب، مشروع قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية، ومشروع قانون في شأن إنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب.

التمكين الفضائي:

ولأن استراتيجية تمكين شباب الإمارات ليست لها حدود، فإن الدولة عكفت منذ 6 سنوات على تمكين شبائها في الفضاء أيضاً من خلال مشروع «مسبار الأمل» الذي بدأ بمبادرة استراتيجية وطنية أعلن عنها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، قبل 6 سنوات، في 16 يوليو 2014، لتكون دولة الإمارات بذلك واحدة من بين 9 دول فقط تطمح إلى استكشاف هذا الكوكب بشبائها القادر على صنع المستحيل.

وتولى فريق من شباب الإمارات، بلغ عددهم أكثر من 200 شاب وشابة، التخطيط والتصميم لتنفيذ المسبار، واعتمد أفراد الفريق على مهاراتهم واجتهادهم لاكتساب جميع

المعارف ذات الصلة بعلوم استكشاف الفضاء وتطبيقها بأيديهم من الألف إلى الياء، حيث جرى تصنيع 600 قطعة ميكانيكية منه في الدولة، كما أنه لم يتم استيراد أي من التقنيات الرئيسية التي يقوم عليها المشروع، بل يتم تصميمها وتصنيعها وتجميعها محلياً على أيدي خبرات وإمكانات محلية.

دور مراكز الشباب في الدولة:

تدير المؤسسة الاتحادية للشباب 112 مساحة خدمية للشباب في كل إمارات الدولة، جميعها متاحة يومياً بالمجان، منها 6 استوديوهات و22 قاعة اجتماعات و14 صالة رياضية و10 مكاتب و9 منصات للفعاليات و22 مساحة تجارية و6 متاجر و3 مجالس و3 مسارح و3 أكاديميات و5 مطاعم و3 مختبرات تقنية ومختبر للروبوت ومدرسة مهنية و15 مساحة للقاءات.

وبعدما أسست الدولة مراكز الشباب في كافة إماراتها، تعمل في الوقت الحالي على خطة لتسليم مراكز الشباب ليديرها الشباب أنفسهم في كافة الإمارات ليكون دور الحكومة هو دعمهم، حيث تثق الحكومة بتلك الفئة لإدارة مراكزهم كما تثق بإشراكهم في إدارة وطنهم.

أصغر وزيرة تنابة:

ومنذ تشكيل الحكومة في فبراير 2016، برزت شما بنت سهيل بن فارس المزروعى، التى تولت المنصب وهى فى عمر 22 عاماً، لتصبح أصغر وزيرة فى العالم. كما اعتمد مجلس الوزراء منذ عام 2016 إنشاء مجلس الإمارات للشباب الذى يمثل تطلعات وقضايا الشباب لدى الحكومة، ويضم نخبة من الشباب والشابات ليكونوا مستشارين للحكومة فى قضايا الشباب.

مجالس شباب:

وبعد إعلان تشكيل مجلس الإمارات للشباب، تم إعلان تشكيل 7 مجالس محلية للشباب على مستوى الدولة، لتكون صوتاً للشباب على مستوى الإمارات، كما تم إطلاق المجالس المؤسسية التي تعمل كأذرع تمثيلية للشباب في مؤسسات القطاع الخاص والعام في الدولة.

وحرصاً على إشراك شباب الوطن في عملية صنع القرار، جاء الإعلان عن تشكيل المجالس العالمية للشباب، حيث تدير المؤسسة الاتحادية للشباب أكبر منظومة لمجالس الشباب في العالم، إذ يبلغ عدد مجالس الشباب المدارة نحو 106 مجالس تضم 1163 عضواً وبيجمالي 79 مشروعاً من مشاريع مجالس الشباب.

التباج العربي:

وأعلنت الإمارات خلال فعاليات القمة العالمية للحكومات 2017 عن تأسيس مركز الشباب العربي الذي يعمل على مبادرات يقودها الشباب العربي لخلق فضاءات أوسع تتيح لهم الإسهام في الجهود والمساعي الوطنية للتنمية المستدامة، لتتخطى جهودها تمكين شباب الدولة فقط.

تعريف التأمين الإسلامي والتجاري والفرق بينهما

التأمين لغة: من الأمن: وهو ضد الخوف، يقال: أمن فلان يأمن أمنا وأمنا.()

والتأمين الإسلامي اصطلاحاً: "عقد تأمين جماعي، يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال بقصد التعاون والتضامن مع بقية المشتركين؛ لتعويض المتضررين منهم على أساس التبرع، تتولى إدارة العمليات التأمينية فيه شركة متخصصة بالتأمين بصفة وكيل بأجر معلوم.()"

والتأمين التجاري اصطلاحاً: "عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد، أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن.()"

الفروق الجوهرية بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري:

ثمة فروق جوهرية بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري يمكن بيانها فيما يلي:()

أولاً: من حيث تكييف الشركة: إن الشركة في التأمين التجاري طرف أصيل تعقد باسمها، وتتملك الأقساط بالكامل، وتحمل المسؤولية بالكامل في مواجهة المستأمنين. أما الشركة في التأمين الإسلامي فهي وكالة عن حساب التأمين أو هيئة المشتركين، فلا تعقد العقد باسمها أصالة، ولا تملك الأقساط، ولا تدفع من مالها شيئاً إلا على سبيل القرض الحسن .

ثانياً: من حيث الشكل: الشركة في التأمين التجاري هي المؤمنة، والمشاركون هم المستأمنون. أما الشركة في التأمين الإسلامي فليست هي المؤمنة، والمشاركون هم المستأمنون والمؤمنون أيضاً .

ثالثاً: من حيث العقود: العقود التي تنظم العلاقات في التأمين الإسلامي ثلاثة: عقد الوكالة بين الشركة والمستأمنين، وعقد المضاربة لاستثمار أموال المستأمنين، وعقد الهبة بعوض، أو الهدى ()، أو الالتزام بالتبرع بين المستأمنين. أما في التأمين التجاري فالعقد المنظم عقد واحد بين الشركة والمستأمنين يقوم على المعاوضة بين الأقساط ومبالغ التأمين.

رابعاً: من حيث ملكية الأقساط وعوائدها: الأقساط وعوائدها ملك للشركة في التأمين التجاري، بينما هي ملك للمستأمنين في التأمين الإسلامي، إلا أن الشركة تأخذ نسبتها من الربح عن طريق المضاربة.

خامساً: من حيث الحسابات المالية: يوجد حساب واحد في التأمين التجاري يشمل جميع موجودات الشركة والتأمين. أما في التأمين الإسلامي فلا بد من حسابين: حساب للشركة

وأموالها (حساب المساهمين)، وحساب للمستأمنين فيه جميع أقساطهم، وأرباحهم، وعليه التزامات التأمين .

سادساً: من حيث الالتزام بأحكام الشريعة: الشركة في التأمين الإسلامي ملزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، ولها هيئة شرعية. أما الشركة في التأمين التجاري فهي غير ملتزمة .

سابعاً: من حيث الفائض التأميني -وهو الفرق المتبقي من الأقساط وعوائدها بعد التعويضات والمصاريف والمخصصات:- يعد حقا خاصا بالمستأمنين في التأمين الإسلامي، وهو ليس ربحا، وإنما زيادة في التحصيل(.). أما في التأمين التجاري فيسمى ربحا تأمينيا وإيرادا، ويعتبر ملكا خاصا للشركة: حيث إنها تملك الأقساط بمجرد التعاقد وتسلمها. لذلك يعتبر مصطلح الفائض التأميني خاصا بشركات التأمين الإسلامي دون غيرها .

التأمين وتأثيره



المستشار الدكتور : علي حسن سلمان ناصر (بدرجة سفير)

دكتوراة في الصحة والسلامة المهنية - جامعة إيتون -
الولايات المتحدة الأمريكية، دكتوراة في العلوم السياسية
والعلاقات الدولية - الكلية البريطانية الدولية - بريطانيا،
ماجستير العلوم في إدارة الجودة الشاملة - جامعة
برادفورد - بريطانيا، عضو في المجلس العمل الأمريكي
لدى دبي والأمارات الشمالية، عضو في المجلس العمل
الأسترالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، عضو في
معهد التأمين القانوني في بريطانيا، عضو في مركز طلال
أبو غزالة للملكية الفكرية في الأردن، عضو في مركز
ضاحي خلفان للملكية الفكرية، ومؤلف للعديد من
الأبحاث والكتب ومشرف على رسائل الماجستير
والدكتوراة وعضو في العديد من مراكز التدريب.